أزمة تمرير الأنبوب النفطي إيجلي وتطوراتها خلال الثورة التحريرية الجزائرية

أ/ خامس سامية
المركز الوطني للدراسات والبحث
في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م
-الأبيار -

الملخّص:

تحاول الدراسة المنجزة معالجة إحدى القضايا الشائكة التي واجهتها قيادة الثورة الجزائرية خلال كفاحها المسلّح ضد الاستعمار الفرنسي، ممثّلة في أزمة تمرير الأنبوب النفطي إيجلي الجزائري عبر الأراضي التونسية وفق مناورة جديدة لفصل الصحراء الجزائرية، و نكران حقوق الجزائر في السيادة على صحرائها وسعيا نحو استغلال ثرواتها الباطنية لخدمة الإقتصاد الاستعماري الفرنسي.

Résumé :

l'étude réalisée porte sur une phase de La lutte des dirigeants de la révolutions Algérienne la contre le colonialisme français, représentée par la crise du passage de l'oléoduc Algérien Egly- à travers le territoire tunisien, selon une nouvelle manœuvre Française visant à séparer le Sahara Algérien et à nier la souveraineté algérienne sur son Sahara et l'exploitation de ses ressources souterraines pour Servir l'économie coloniale Française.

مقدّمة:

اعتمدت الدبلوماسية الفرنسية على مناورة جديدة لفصل الصحراء الجزائرية، مفادها أن هذا الفضاء الجغرافي «بحر داخلي» لا يخضع لسيادة دولة معيّنة، فهي بحر شاسع تقع على سواحله مجموعة من البلدان، من بينها المستعمرة الجزائرية. وكان الغرض من هذه الدعاية، نكران حقوق الجزائر في السيادة على صحرائها، وإغراء الدول المتاخمة وجرّها للمطالبة باقتطاع أجزاء منها، عن طريق إقحامها في عمليات استغلال ثرواتها الباطنية.

سنحاول من خلال هذه المساهمة المتواضعة، معالجة إحدى القضايا الشائكة التي واجهتها قيادة الثورة الجزائرية خلال كفاحها المسلّح ضد الاستعمار الفرنسي، المتمثلة في أزمة تمرير الأنبوب النفطي إيجلي الجزائري عبر الأراضي التونسية، بالإجابة على التساؤلات التالية: ما فحوى هذا المخطّط الاستعماري؟ وما مدى خطورته ؟ وما هي التدابير التي اتخذتها جبهة التحرير الوطني لإحباطه؟ وهل كُلّلت مساعيها بالنجاح ؟

1 – مساعي إبرام اتفاقية تمرير البترول الجزائري عبر أنبوب «إيجلي»:

شكّلت قضية فصل الصحراء الجزائرية هدفا استراتيجيا في السياسة الاستعمارية بعد الاكتشافات الثمينة للثروة الباطنية المتمثلة في الغاز الطبيعي والبترول[1]، مما دفع بالسلطات الفرنسية إلى التشبّث القوي ببتر هذا الفضاء الصحراوي الشاسع واستنزاف ثرواته بشتى الطرق والوسائل، ومنها السعي لتوريط الدول المجاورة للجزائر وإقحامها في هذه المؤامرة.

وقد ظهرت مخاطر هذه السياسة خاصة مع اعتلاء شارل ديغول سدّة الحكم على رأس الجمهورية الخامسة، إذ انتهجت الحكومة الفرنسية سياسة إغرائية عن طريق مفاوضة حكومة القطرين المجاورين للجزائر من الناحية الشرقية وتوريطهما في مشروع استثمار بترول الصحراء الجزائرية، يعود بفوائد على اقتصاد البلدين، فكانت المحاولة الأولى مع الحكومة الليبية في أواخر سنة 1957 وأوائل عام 1958 لعقد اتفاقية تمرير بترول الجزائر عبر أراضيها لكنها فشلت، بسبب رفضها لهذا المشروع الإغرائي تضامنا مع الشعب الجزائري المكافح [2]، ثم عُرضت الصفقة على الحكومة التونسية، فقبلتها دون تردد في إطار اتفاق ثنائي[3].

سعت السلطات الاستعمارية لإنجاح مشروع استغلال بترول حقل «إيجلي» [4] وتصديره كمادة خام نحو فرنسا لتكريره في مصانعها، بعدما أعاقته عدة مصاعب. وبعد رفض السلطات الليبية للصفقة المُغرية التي عرضتها عليها الحكومة الفرنسية، اتخذت هذه الأخيرة قرارا يقضي بإنشاء أنبوب لنقل النفط الجزائري من «إيجلي» مرورا بالأراضي الجنوبية التونسية، بُغية تصديره نحو فرنسا عبر مرفأ الصخيرة[5] التونسي[6].

ولتذليل كل العقبات المتعلّقة بهذا المشروع الاقتصادي[7]، والتوصّل إلى صيغة اتفاق بين الطرف التونسي والفرنسي، جرت مفاوضات تمهيدية على المستوى الحكومي، تكفّل وزير الصحراء ماكس لوجون شخصيا بدراسة المشروع في عين المكان، وعن تمرير هذا الأنبوب ذكر ما يلي:»... لقد فكّرنا في توصيله إلى تونس أو إلى

الجزائر، وعندما عيّنتُ وزيرا للصحراء اقترحت على الحكومة توصيله إلى تونس لأسباب مادية. فلقد كان ذلك أقصر نسبيا، وكذلك لأنه في إمكانه مساعدة تونس وربطها بفرنسا اقتصاديا، وبمجرد أن أصبح ذلك ممكنا تقنيا، صار لابد من إقامته» [8].

لقد كان مقرّرا أن يمتد خط الأنبوب على مسافة 265 كلم بالأراضي الجزائرية و510 كلم على الأراضي التونسية، مع إقامة محطة لضخ البترول على الحدود التونسية يتم تشغيلها في أفريل 1961، وتدعيم هذا المشروع بإقامة ستة خزانات، تبلغ طاقة استيعاب الخزّان الواحد، 35.000 م^3 قابلة للزيادة كلما زاد إنتاج النفط[9]. ولقد كانت السلطات التونسية تطمح من خلال هذه الصفقة توفير موردا ماليا معتبرا يسمح بتطوير اقتصادها[10].

وفي محاولة لجسّ نبض جبهة التحرير الوطني وردود فعلها إزاء هذه المسألة، نشرت صحيفة أكسيون [11] في عددها الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 1957 خبرا مفاده قبول الحكومة التونسية مبدأ تمرير أنبوب بترول «إيجلي» عبر أراضيها، وأن هذه المسألة كانت خلال الأسابيع الأخيرة موضوع مفاوضات شاقة – بل مساومات– بين شركة C.R.E.P.S [12] وفرعها T.R.A.P.S.A [13] من جهة، وممثلي الحكومة التونسية من جهة ثانية. وأوضحت أيضا بأن القرار الذي اتخذته السلطات التونسية بشأن إنشاء أنبوب للبترول سيسمح للطرفين بإبرام اتفاقية تهدف إلى تحديد الشروط التي سيتم فيها نقل النفط عبر الأراضي الجنوبية [14].

2 – مزايا المشروع في المنظور التونسي:

والمُتتبّع لتطورات قضية أنبوب «إيجلي»، يلمس أنها احتلت حيّزا كبيرا في اهتمامات وسائل الإعلام التونسية المكتوبة، إذ باشرت هذه الأخيرة في شنّ حملة دعائية واسعة النطاق للإشادة بمزايا المشروع، مع إبراز أهميته الاقتصادية[15]، وما يدره من أرباح طائلة على تونس. فعلاوة على الرسوم التي ستدفعها T.R.A.P.S.A للخزينة التونسية، مقابل المزايا المتعدّدة التي ستُمنح لها كالإعفاء من رسوم الجمارك، وإعفاءات ضريبية أخرى، زيادة على حرية نقل الدخل من إيرادات ورؤوس الأموال الأجنبية...الخ، قدّرت على وجه الاحتمال بأزيد من مليار سنويا [16].

وأكّدت نفس الصحيفة في تبريرها لدواعي الحكومة التونسية للتمسك بهذا المشروع، على النتائج الإيجابية لهذا الاتفاق، على اقتصاد البلد خاصة في المناطق الجنوبية، وما يترتب عنه من تطور على مستوى ميناء الصخيرة، زيادة على نشاط مرفأ صفاقس، والقضاء على مشكل البطالة لحوالي ألف عاطل عن العمل في الجنوب، مع تقليل تكاليف التموين بالنفط المحلي. كما سيمنح إنجاز هذا الأنبوب فرص العمل لـــ 3000 شخص خلال أربع سنوات، وعند الانتهاء من أشغاله سيوفّر فرص العمل لمئات من البطّالين في أشغال صيانة الأنبوب. وبموجب هذا المشروع ستتحصل تونس أيضا على حقوق تتراوح ما بين 250 إلى 300 فرنك للطن من جرّاء عملية تمرير الأنبوب. وإلى جانب هذا الخط، أوردت نفس الجريدة بأن الحكومة التونسية تتطلّع وتعتزم نقل الغاز الطبيعي من حاسي مسعود [17] عبر الأراضي التونسية أيضا [18] . وتأكيدا لما نشرته صحيفة أكسيون التونسية منذ ثلاثة أسابيع، أفادت جريدة المجاهد نقلا عن La Dépêche Tuni-sienne [19] أن الحكومة التونسية سوف تتخذ في الأيام القليلة القادمة قرارا بشأن مشروع

تمرير أنبوب البترول، وأشارت إلى أن السلطات الفرنسية سوف تطلب ضمان أمن وحماية هذا الأنبوب[20].

3 – ردود فعل لجنة التنسيق والتنفيذ على الاتفاق التونسي– الفرنسي:

كان إعلان تونس عن مصادقتها على اتفاقية تمرير أنبوب إيجلي في 30 جوان 1958 [21] كافيا لإثارة أعنف أزمة سياسية مرّت بها العلاقات التونسية الجزائرية، التي أدانتها قيادة الثورة بشدة واعتبرتها دعما سياسيا واقتصاديا لصالح المستعمر الفرنسي [22] . كما اعتبرت ما أقدمت عليه الحكومة التونسية بمثابة طعنة في ظهر الجزائر المكافحة وخرقا لاتفاقية طنجة التي لم يمض على توقيعها من طرف القيادات السياسية المغاربية الثلاث إلا بضعة أسابيع[23].

وتكمن خطورة اتفاق تمرير الأنبوب ليس في الجانب الاقتصادي فحسب، بل في الجانب السياسي أيضا، لأنه يخدم بالدرجة الأولى السياسة الديغولية في المغرب العربي الرامية إلى ضرب التضامن المغربي مع الثورة الجزائرية بالدرجة الأولى، والتي أرست توصيات مؤتمر طنجة [24] أُسسه على المدى البعيد. كما ترمي هذه المحاولة، مقابل بعض الفوائد الاقتصادية إلى الاعتراف بالسيادة الفرنسية على الصحراء، وأبعد من ذلك استخدام الحبيب بورقيبة كورقة ضغط على قيادة الثورة الجزائرية، وجرّها لقبول اقتطاع الصحراء الذي ينجر عنه القبول بتجزئة الأرض والسيادة [25] . أما مخاطر هذا الاتفاق على الصعيد العسكري فتكمن في عزل الثوار الجزائريين وعرقلة نشاطهم العسكري عبر الحدود الجزائرية — التونسية [26].

لقد واجهت قيادة الثورة الجزائرية هذا الاتفاق الثنائي التونسي– الفرنسي بانتهاج ثلاثة أساليب، يرتكز أولهما على التحرك الدبلوماسي، وثانيهما يعتمد على تصعيد الحملة الإعلامية لتجنيد الرأي العام المغاربي والدولي معا، وثالثهما على الخيار العسكري الذي لا بديل له لإفشال المشاريع الفرنسية المتعلّقة باستثمار النفط الجزائري عن طريق إقحام تونس في مخطط استغلال واستنزاف ثروات الصحراء.

أولا : على الصعيد الدبلوماسي:

ردّت لجنة التنسيق والتنفيذ على الموقف التونسي بالإدانة الصريحة والعلنية، فكثّفت من إرسال مذكرات احتجاجية للسلطات التونسية قبل التوقيع على الاتفاقية وبعد المصادقة عليها أيضا، إذ أوضحت موقفها من قضية استغلال فرنسا لنفط الصحراء ونقله بمدّ أنابيب عبر الأراضي التونسية. ففي مذكرة مؤرخة في جانفي 1958 كانت جبهة التحرير الوطني قد لفتت نظر حكومات المغرب العربي إلى خطورة هذه المشكلة، وإلى الأهمية التي تعلّقها عليها الجزائر في الحرب التي تخوضها ضد الاستعمار الفرنسي[27].

وبعد التصريح الذي أدلى به وزير الخارجية الفرنسي كوف دي ميرفيل [28] مفاده أن هناك مفاوضات جارية مع الحكومة التونسية لمدّ أنابيب لنقل النفط المكتشف في الصحراء [29]، أعربت لجنة التنسيق والتنفيذ المجتمعة بالقاهرة في أواخر جوان 1958 عن عميق انشغالها للمشروع المزمع تنفيذه، واستنكرته بشدة، ووصفت الوضعية بالخطيرة جدا، وهدّدت بالتشهير به لدى الدول العربية الأخرى، لكن في الأخير اكتفت ببيان ينتقد تصرفات الحكومة التونسية ويلوم رئيسها الحبيب بورقيبة جاء فيه: «إلى فخامة السيد الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية،

إن لجنة التنسيق والتنفيذ تشعر بقلق شديد من جراء الأنباء التي تقول بوجود مفاوضات بين الحكومة التونسية، وشركات فرنسا بشأن مدّ أنابيب لنقل النفط الجزائري. وتؤكد لكم من جديد معارضتها السابقة. وتعلمكم بأن مذكرة مفصّلة ستسلم إلى الحكومة التونسية قريبا وإلى دولتي المغرب العربي الأخريين...» [30].

وبعد يومين من توقيع الاتفاق بين الحكومة التونسية وشركة T.R.A.P.S.A وجّهت لجنة التنسيق والتنفيذ مذكرة احتجاجية أخرى شديدة اللهجة إلى الحكومة التونسية أوضحت فيها «أن الشعب الجزائري لن يسمح ولن يقبل بحرب تستعر بوقود نفطه الذي ينقل عبر قطر من أقطار المغرب العربي، هذا النفط الذي يتحوّل إلى الجزائر ليخلّف الآلاف من الضحايا، وأنّ ضحايا «ساقية سيدي يوسف» تمثل جزءا ضئيلا منهم، وإن مدّ خط الأنابيب سيتسبّب للشعب الجزائري في خسارة الفوائد المنجرّة عن معركة الصحراء الاستراتيجية التي يخوضها آلاف الوطنيين الجزائريين...»[31].

وتحذيرا من الانسياق وراء المخططات الاستعمارية، وجّهت لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 23 جوان 1958 مذكرة أخرى إلى الحكومة التونسية، قدمتها أيضا على سبيل الإعلام إلى الحكومتين المغربية والليبية[32]، حذّرت من خلالها بورقيبة من التواطؤ مع باريس، الذي يشكل اعترافا ضمنيا بسيادة هذه الأخيرة على الجزائر[33].

لقد جدّدت المذكرة موقف جبهة التحرير الوطني من قضية استغلال فرنسا لنفط الصحراء، وركّزت خاصة على مدّ أنابيب عبر الأراضي التونسية، وطالبت من بلدان المغرب العربي ضرورة دعم الحرب التي تخوضها الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي، وأوضحت أيضا بأن لجنة التنسيق والتنفيذ قامت بمساع لدى الرئيس بورقيبة، مبيّنة تأثيراته الخطيرة التي ستنجرّ عن المشروع، وقد جاء أن الاتفاق بين الحكومة التونسية والشركة الفرنسية في الواقع يسجّل حق فرنسا في ثروات الجزائر، ويشكل عملا مناهضا للشعب الجزائري وهو في حالة حرب[34].

وجاء في المذكرة أيضا، أن حرب الجزائر تجري في آن واحد في الميدان العسكري والاقتصادي، وفي هذا الميدان الأخير، ينبغي تحطيم آمال الفرنسيين فيما يتعلق بالصحراء حتى يتبيّن أنه بدون استقلال الجزائر لا يمكن لأي أفق في المستقبل أن يُفتح. وعن خطورة مد الأنابيب فإنها تكمن في جعل أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية يشعرون بالضمان في نفط الصحراء وبالسهولة في استغلال أنابيبه فورا، الأمر الذي ينجرّ عنه تضامن أصحاب رؤوس الأموال الفرنسية والأجنبية، وهذا التضامن بدوره يؤدي بصورة حتمية أيضا إلى تضامن في الميدان الدبلوماسي مما يزيد من أمد تطويل الحرب. وإن حرب الجزائر تقترب من نهاية عامها الرابع دفع فيها الشعب الجزائري ضريبة كبيرة، ولكن يمكن التعجيل بنهايتها بتضامن المغرب العربي أمام الاستعمار الفرنسي. وإن لجنة التنسيق والتنفيذ تلفت نظر الحكومة التونسية إلى العواقب الخطيرة التي من شأنها أن تنجر عن هذا العمل والتي لا يمكن للجبهة أن تكون مسؤولة عنها في شيء» [35].

ثانيا: على الصعيد الإعلامي:

سخّرت قيادة جبهة التحرير الوطني لسان حالها «المجاهد» للتنديد بالاتفاق التونسي

الفرنسي والتصدي له قبل وبعد التوقيع عليه. ومنذ إعلان جريدة أكسيون التونسية في عددها الصادر في 23 ديسمبر 1957 عن خبر إجراء مفاوضات بين شركة C.R.E.P.S وفرعها T.R.A.P.S.A مع الحكومة التونسية، والتي أسفرت عن قبول بمبدأ مرور أنبوب بترول «إيجلي» عبر تراب الجمهورية التونسية وبنقل غاز حاسي مسعود عن طريق تونس أيضا [36].

نشر مكتب الصحافة والنشر التابع لجبهة التحرير الوطني نص الإيضاح التالي إلى جريدتي أكسيون والعمل[37] مقالا عنونته بـــ «قضية أنبوب البترول بين إيجلي وقابس» جاء فيه:»... إن نبأ كهذا يثير مسألة لها أهمية بالغة. فسواء كان الأمر يتعلق بإيجلي أو بحاسي مسعود، فإن هذه المنابع توجد بالجزائر، لأن عبارة إقليم الصحراوي التي تستعملها المصالح الفرنسية ليست إلا خُرافة لا يعرف سرّها إلا الحكومة الفرنسية. إن جبهة التحرير الوطني قد ندّدت منذ مدة طويلة بأمثال هذه الخرافات والمغالطات، إذ أنه من المعلوم أن التنازلات التي تسمح بها الحكومة الفرنسية للشركات التي توجّه نفس الحكومة الفرنسية نشاطها، تعتبر لاغية وغير مقبولة. وهذا وإننا نستطيع أن نؤكد أن جسّ النبض لن يغيّر بوجه من الوجوه الموقف الواضح والنهائي الذي اتخذته جبهة التحرير الوطني... أما نحن الجزائريين فإننا على يقين أن الحكومة التونسية ستُراعي الأهمية الحيوية التي تكتسيها هذه الناحية بالنسبة للشعب الجزائري الذي تتضامن مصالحه مع مصالح الشعب التونسي»[38].

وإثر التوقيع على اتفاقية أنبوب النفط، نشرت جريدة المجاهد النص الكامل للمذكرة التي رفعتها لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الحكومة التونسية، وقد ابتغت من وراء ذلك إنزال الخلاف بين الطرفين إلى الجماهير التونسية والجزائرية على حد سواء، شرحت من خلالها التبعات الخطيرة المترتبة على توقيع تلك الاتفاقية [39].

ثالثا: على الصعيد العسكري:

كان الموقف الجزائري على المبرّرات الاقتصادية لهذا الاتفاق التونسي الفرنسي التي تذرّعت به الحكومة التونسية من أجل ضمان الخبز اليومي لمواطنيها، هو الردّ على ما أسمته بالخبز اليومي ليس سوى «خبز مسموم» تحت عنوان بارز كتبته جريدة المجاهد في افتتاحية عددها الصادر بتاريخ 22 جويلية 1958، تذكّر أنه قبل أشهر اختتم مؤتمر طنجة بالمصادقة على مقرراته التاريخية التي كانت ميثاق المغرب العربي، وتعهّد بتحرير جميع أجزائه من سيطرة الاستعمار بالوسائل العملية التي تملكها الأقطار الثلاثة، لكن في آخر شهر جوان 1958 تمّت المصادقة بين الحكومة التونسية وشركة فرنسية على اتفاقية تسمح لهذه الأخيرة بأن تمدّ أنابيب النفط عبر التراب التونسي وتجلبه من آبار إيجلي[40].

اعتبرت قيادة الثورة الجزائرية التزامات تونس لتأمين وحماية خط النفط الذي يجتاز أراضيها، من هجمات الثوار الجزائريين واليوسفيين[41] استفزازا لجبهة التحرير الوطني، لذا أعلنت على الرأي العام عزمها على أن تعارض بكل الوسائل استثمار النفط الجزائري طالما أن النزاع مازال قائما[42]. وبعدما عقد الفرنسيون والتونسيون الاتفاق، وجّهت قيادة الثورة وحدة من مقاتلي الصحراء، تمكّنت من التسلّل إلى الحقل البترولي بـــ «إيجلي» فأضرمت النار بآباره، وظلّت ملتهبة قرابة أسبوعين[43]، مع العلم أنّ تنفيذ هذه العملية جاء بعد الإنذار الذي وجّهته جبهة التحرير

الوطني بتاريخ 28 سبتمبر 1958، إذ حذّرت فيه الشركات الأجنبية من قبول أي عرض من الحكومة الفرنسية بشأن الاستثمار في الصحراء الجزائرية[44]. وطبقا للتعليمات التي أقرّتها قيادة الأركان العامة، شُرع بداية من جانفي 1959 في عمليات التخطيط لتخريب أنابيب البترول العابرة من عين أمناس[45] إلى ميناء الصخيرة التونسي[46].

ولشلّ مشاريع نقل البترول الجزائري عبر الأراضي التونسية، اتخذت قيادة الثورة الجزائرية قرارا يقضي بجلب وحدات من جيش التحرير الوطني انطلاقا من الحدود الليبية، ووضعها في اتصال مباشر مع ما يجري في الحقول البترولية وبالخصوص الأنبوب البترولي الرابط بين هذه الحقول وميناء الصخيرة التونسي[47] ، تأكيدا على تواجد قوات جيش التحرير الوطني بمنطقة الصحراء وتصدّيها لاستنزاف ثرواتها.

4 – الردّ التونسي على اعتراض جبهة التحرير الوطني:

لم تُجد تحذيرات وتنديدات جبهة التحرير الوطني نفعا أمام الموقف المتعنّت للحكومة التونسية التي سارعت إلى التوقيع على عقد مع شركة T.R.A.P.S.A البترولية الفرنسية القاضي بمدّ أنبوب نقل البترول الجزائري من إيجلي، إلى مرفأ الصخيرة التونسي قرب قابس، مُقابل إغراءات مادية على المدى القريب والبعيد [48]، عكس الموقف الليبي والمغربي الذي كان منسجما ومتماشيا مع ضرورة التضامن الفعلي بين بلدان المغرب العربي[49]، إذ لم تكتف السلطات التونسية بالتورّط الفادح مع الحكومة الفرنسية في استنزاف ثروات الصحراء، بل أقدمت على تعميق حدة الخلاف بينها وبين قيادة الثورة الجزائرية، حينما اعترضت هذه الأخيرة على هذا الاتفاق على مختلف الأصعدة وبعدة وسائل:

أولا – إعلاميا:

تسبّب الجدل الإعلامي الذي أُثير حول أنبوب «إيجلي» في حساسية النظام البورقيبي، خاصة بعد الصدى الواسع للمقال الذي نُشر بجريدة المجاهد في عددها السابع والعشرين، الذي حذّر الرأي العام في تونس من عواقب الاتفاق الوخيمة، لذا أقدمت السلطات التونسية في خطوة جريئة على فرض رقابتها الشديدة للعدد الموالي من المجاهد، أي الثامن والعشرين، فقرّرت حجزه قبل نزوله إلى السوق بينما كان تحت الطبع، إذ داهم البوليس التونسي مطبعة «لابريس» [50] وأخذ معه مواد العدد الجاهز للسحب، وقد أحدثت هذه الحادثة تصدّعا ملحوظا بين جبهة التحرير الوطني والنظام التونسي[51].

وعن ملابسات هذه القضية، ذكر رضا مالك بأنه تم الردّ على الذريعة الاقتصادية التي تحجّجت بها السلطات التونسية، بمقال افتتاحي كتبه شخصيا، وحصل على موافقة مسبقة، وكان مُقررا نشره في جريدة المجاهد بعنوان «ما وراء الخبز اليومي» جاء فيه :»إن الحرية لا ثمن لها، وهي تأتي في بعض الظروف التاريخية قبل الخبز، الأمر الذي عرّض العدد التالي للحجز... بالرغم بأن المقال لم يتضمن أي انتقاد جديد للبلد المُضيف» [52].

كان لصدور المقال الافتتاحي «الخبز المسموم» [53] بمثابة الصاعقة على المسؤولين التونسيين، وكانت له تداعيات خطيرة حتى على مسار الحصة الإذاعية «صوت الجزائر» [54]، فتم توقيف بثها بالرغم من أن برامجها كانت تخضع لرقابة السلطات التونسية. وقد تمادت هذه الأخيرة في استفزازاتها حين أقدمت على توقيف

منشطّيها[55] عن العمل دون مبرّر وجيه. وحسب شهادة الأمين بشيشي [56] تمّ حسم المسألة، بعد تدخلات شتى دامت حوالي شهر، فسمح لهما بالعودة إلى الاستديو لتسجيل حصة تحمل اسم «صوت الثورة الجزائرية» يتم بثّها على موجة قصيرة، أي لا تُسمع في تونس خلافا للموجة المتوسطة التي تُسمع بوضوح من قبل الشعبين الجزائري والتونسي»[57].

ثانيا– عسكريا:

لم تقتصر مضايقات السلطات التونسية على المجال الإعلامي فحسب، بل شملت المجال العسكري أيضا، فزيادة على تعزيز إجراءات المراقبة على المواطنين الجزائريين، تمادت السلطات التونسية في استفزازها في شكل عراقيل، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، اعتراض سبيل الشاحنات التابعة لجيش التحرير الوطني لتموين الثورة بالداخل كانت على وشك عبور الحدود التونسية الجزائرية، وشدّدت رقابتها على الأسلحة مثلما ذكر وزير التسليح والتموين محمود الشريف[58]: «إن مخزون الأسلحة في تونس كان تحت رقابة الحرس الوطني التونسي، ومنذ أفريل 1959، لم يجر الكشف على هذه الأسلحة، إنها 7000 بندقية و2000 بندقية رشاشة، وعشرة ملايين خرطوشة...» [59].

وقد توالت ضغوطات تونس في السنوات التي تلت أزمة «إيجلي» أيضا، مثلما أعلن عنه كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة ووزير القوات المسلّحة، في اجتماع مجلس وزراء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 3 أكتوبر 1959:» إن ضغط التونسيين لم يسبق له مثيل، فمنذ ستة أشهر لم يدخل السلاح إلى تونس. يريدون أن يعرفوا إمكانياتنا العسكرية وماذا نأكل... كلما أطلعناهم عليها، عرفها الفرنسيون على الفور» [60].

وفي نفس السياق، أكّد أحمد بن الشريف، حقيقة المضايقات التي مارستها السلطات التونسية في حق الجزائريين بسبب أزمة أنبوب إيجلي، لأن مخاوفها كانت كبيرة جدا من تقدم أفواج جيش التحرير الوطني نحو الجنوب باتجاه أنبوب نفط إيجلي، لذلك عملوا على تضييق نشاطهم المسلّح باتجاه الشمال، وعملوا جاهدين لطردهم من تمزقيدة بوابة الولاية الأولى والصحراء، وقاموا بملاحقة قوات جيش التحرير الوطني بالجنوب، فوجدوا أنفسهم بين فكي عمليات مطاردة منسّقة بين الجيش الفرنسي والقوات التونسية. كما تعرّض العديد من المجاهدين واللاجئين للاعتقال بصفة سرّية في سجون ولاية قفصة، وطالت هذه المضايقات حتى اللاجئين أيضا، إذ تم احتجاز ما يقارب 11.000 جزائري في محتشدات حقيقية. ولم يسلم أيضا أهل منطقة سوف المتمركزين على الحدود الجزائرية التونسية، إذ خضعوا هم كذلك لإجراءات عقابية كالتعذيب والاختطاف، مكافئة لهم على وفاءهم وإخلاصهم لقيادة الثورة الجزائرية[61].

5 – حلّ الأزمة:

أمام تمادي السلطات التونسية في مضايقة نشاط المصالح الحيوية لأجهزة الثورة الجزائرية في المجال الإعلامي والعسكري وحتى الإنساني[62] بسبب أزمة أنبوب إيجلي، والتي كادت أن تعصف بأُسس الدعم السياسي للثورة الجزائرية، في الوقت الذي كانت تواجه فيه تحديات كبيرة من جراء السياسة الديغولية على الصعيد الداخلي والخارجي، حرصت قيادة الثورة الجزائرية على حلّ الأزمة وتجاوز خلافاتها مع تونس لإجهاض

سياسة الرئيس الفرنسي المغاربية من جهة، وحفاظا على مصالح الثورة الجزائرية في هذا البلد من جهة أخرى، خاصة بعدما أدركت بأن الخلاف أخذ أبعادا قد يؤدي إلى المواجهة العنيفة بين الطرفين، فسارعت إلى تليين لهجتها واعتماد أسلوب الاتصالات مع الطرف التونسي[63].

وفي إطار المساعي الحميدة لاحتواء هذا الخلاف، مكث أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ أسبوعا في تونس عقدت خلاله عدة اجتماعات مع الحكومة التونسية لمعالجة المسألة وفي هذا الصدد أدلى عبد الحفيظ بوصوف[64] بتصريح لصحيفة «لوبسرفاتور» فيما يتعلق بالمشكلة التي أثارها اتفاق أنبوب إيجلي: «فموقفنا واضح، فندوة طنجة نصّت على أن القرارات المتعلّقة بمستقبل المغرب العربي يجب أن يتفق عليها الجميع، ولهذا نعتبر أن اتفاق الأنبوب مُناقض لقرار طنجة. ونحن الآن بصدد محادثات نرجو أن تسفر عن حلّ منطقي...» [65].

وبالرغم من أن الاجتماعات لم تُوضّح صيغة الاتفاق لحل الأزمة، إلا أن الطرفين توصلا إلى حلّ خلافاتهما بشأن الأنبوب في اجتماعات سبقت الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. وقد أوضح عبد الحميد مهري [66] أنّه تمّ الاتفاق على حل وسط لا يغضب الطرفين الجزائري والتونسي، وقد تعهّدت الحكومة التونسية بعدم تشغيل الأنبوب إلى ما بعد استقلال الجزائر وأن يكون استغلاله لصالح فائدة الشعبين الشقيقين[67]. وتأكيدا لهذا القرار تمّ الاتفاق في أول اجتماع للأمانة الدائمة لمكتب المغرب العربي في سبتمبر 1958 على تجميد قضية أنبوب إيجلي إلى ما بعد استقلال الجزائر[68]، مما أعاد المياه إلى مجاريها وأكسب الثورة الدعم السياسي التونسي مجدّدا، بالرغم من مخاوف الطرفين. فالجانب التونسي كان متخوّفا من اتساع نشاطات الثورة داخل التراب التونسي وانعكاساتها على ذهنية الشعب التونسي، وأمن البلاد وسيادتها. أما الجانب الجزائري فكان منزعجا لمحاولات الحكومة التونسية فرض رقابتها على مختلف نشاطات قيادة الثورة الجزائرية بتونس [69].

الخاتمة:

يُستشف مما سبق، حنكة جبهة التحرير الوطني في معالجة أصعب مشكلة واجهتها وهي تخوض أشرس معركة تحرير الوطن من المحتل الغاصب، حيث استطاعت أن تبطل وتفند الأطروحة الفرنسية المتمثلة في أن الصحراء بحر داخلي تشترك فيه الدول المجاورة لها وتستنزف خيراته، وهذا بوضع حد للمطالب الإقليمية لتونس بإيعاز وتخطيط من فرنسا بعدما أدركت الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية التي تمثلها الفضاءات الصحراوية. وبفضل تبصّر وصمود قياديي الثورة سياسيا وعسكريا، وجدت السلطات التونسية نفسها مجبرة على احتواء الأزمة التي كانت تهدف إلى تأزيم العلاقات وتحييد تونس حكومة وشعبا عن مساندة الثورة الجزائرية، لكن مساعي السلطات الاستعمارية باءت بالفشل، فوجدت نفسها مجبرة على إيجاد حلول بديلة ومؤامرات أخرى لإنجاح مخطط فصل الصحراء عن الوطن الأم طيلة فترة احتلالها للجزائر.

الهوامش

(1) - Rabah MAHIOUT, le Pétrole algérien, Editions ENAP, ALGER, 1974, p p 113 – 114 .

(2) – محمد ودوع، الدعم الليبي للثورة الجزائرية، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، 2009، ص ص 239 – 240.

(3) – مقتطف من نص الاتفاق حسب تصريح الحبيب بورقيبة بتاريخ 9 جويلية 1958 في: م. و. للأرشيف. تقرير ح. م. ج. ج حول حالة أشغال خط أنبوب إيجلي – صخيرة (تونس) مارس 1959. علبة رقم 30. ملف 3. 1.

(4) – تُعرف «إيجلي» أو «عجيلة» باللتينية بتسميةEdjele أو Edjeleh، وهي منطقة تقع قرب عين أمناس في الجنوب الشرقي الجزائري، بالقرب من الحدود الليبية. وبناء على أشغال التنقيب، اكتشفت فيها أول الآبار البترولية في جانفي 1956 من قبل شركة التنقيب واستثمار نفط الصحراء (CREPS). وأسفرت التنقيبات الأولية التي أجريت بالمنطقة أنها تشمل على نحو العشرين بئرا، وقُدرت كمية النفط فيها سنة 1958 بـــ 30 مليون طن. وقد أفادت الشركات الفرنسية أن سنة 1960 ستشهد الانتهاء من مدّ الأنبوب إلى ميناء الصخيرة قُطره 60 سنتيمتر، وسيمكّن من نقل البترول بكميات أكبر من الكميات التي ينقلها أنبوب حاسي مسعود- تقرت، الذي لا يتعدى قطره 15 سنتيمترا بتدفق يومي يعادل 600 طن، انظر: المجاهد، عدد 27، 22 جويلية 1958، ص 2. وأيضا: Rabah MAHIOUT, op.cit, , pp 112-113, ZDRAVCO Pecar, Algérie témoignage d'un reporter yougoslave sur la guerre d'Algérie, Editions ENAG , 2009, p 231.

(5) – الصخيرة مدينة تونسية على خليج قابس (بين قابس وصفاقس)، بها مرفأ نفطي. اسكندر حشيمة اسكندر، المنجد في الأعلام، ط 34، منشورات دار المشرق، بيروت، 1994، ص 344.

(6) - رضا مالك، الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، ترجمة: فارس غضوب ، ط1، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2003، ص 194.

(7) - إنّ مدّ أنبوب «إيجلي» إلى أحد موانئ الشرق الجزائري، يعني تعريضه للعطب من طرف جيش التحرير الوطني الذي كان يسيطر على عدة مناطق يُفترض أن يمر بها الأنبوب قبل أن يصل إلى أحد موانئ الشرق الجزائري. وقد سبق وأن اصطدمت فرنسا بصعوبات جمّة عندما شرعت في مدّ الأنبوب الصغير لنقل البترول بتوقرت سنة 1957، إذ وجّهت قيادة الثوار قواتها إلى الجنوب باتجاه الصحراء، حيث هاجمت فرق التنقيب عن البترول، وأضرمت النار في عدد من الآبار، ووضعت الشركات الفرنسية في خطر كبير، فاضطرت القيادة الفرنسية إلى إرسال وحدات المظليين بقيادة الكولونيل بيجار. انظر: Zdravco Pecar , op cit, p 232 . .

(8) - رشيد أوعيسى، كراسات هارتموت السنهانص حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين، ترجمة: محمد المعراجي وعمر المعراجي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص 153. _

(9) - م. و. للأرشيف، ح . م. ج. ج، أنبوب النفط، عين أمناس- الصخيرة 1960-1963. علبة رقم 30، ملف 1.2.

(10) – Action, No 128 , 23 décembre 1957, p 4 .

(11) – أكسيون Action جريدة تونسية ناطقة باسم الحزب الحر الدستوري التونسي، مدير تحريرها الحبيب بورقيبة، صدر أول عدد لها في 01 نوفمبر 1932، تمّت مصادرتها في 30 ماي 1933، ثم عادت إلى الصدور يوم 16 ديسمبر 1936, صادرتها ثانية السلطات الاستعمارية الفرنسية في 10 أفريل 1938، إثر أحداث أفريل من نفس السنة، وعادت إلى الصدور بعنوان آخر، «لاكسيون شمال افريقيا صوت الشباب»، وكان آخر أعدادها بتاريخ 1 نوفمبر 1988. انظر: حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية 1954- 1962، أطروحة دكتوراه، ج1، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، الجزائر، 2006- 2007، ص ص 364- 365.

(12) - C.R.E.P.S Compagnie de Recherche et d'exploitation de pétrole au Sahara) (هي شركة التنقيب واستثمار بترول الصحراء بما فيه منبع نفط إيجلي، انظر: المجاهد، عدد 16، 15 جانفي 1958، ص 10.

(13) -- T.R.A.P.S.A (la Compagnie des transport par pipe - line au Sahara (وهي فرع عن شركة C.R.E.P.S التي تملك الدولة الفرنسية 76 في المائة من أسهمها، وهي شركة النقل بواسطة الأنابيب في الصحراء. نفسه، ص 10.

(14) - Action, No 128 , op. cit, p 4.

(15) – للمزيد من التفاصيل انظر: دراسة علي عنابي (مهندس في الأشغال العمومية) حول مزايا هذا المشروع الاقتصادي في جريدة: Action, No 109, 15 juillet 1957

(16) – Action, No 128, op.cit, p 4.

(17) –تقع حاسي مسعود جنوب شرق الجزائر، اكتُشف بها بئر نفطي يعود تاريخه إلى سنة 1956، وقد شرعت الشركات الفرنسية في استنزاف هذه الثروة عن طريق أنبوب حاسي مسعود- تقرت الذي لا يتعدى قطره 15 سم، نقل بعدها بواسطة حافلات صهريج باتجاه سكيكدة ما يعادل 600 طن يوميا، ومن هناك يتم تصديره إلى مارسيليا لتكريره في مصانعها، لكن تبيّن أن العملية مكلّفة بسبب الخطر الذي كان يشكله جيش التحرير الوطني على خط سكك الحديد. بعدها تم إنشاء أنبوب يربط حاسي مسعود ببجاية طوله 662 كلم 2. وبعد الاستقلال أصبح الحقل البترولي يحمل اسمCentre industriel Saharien يتم تسييره من قبل شركة سوناطراك. للمزيد من التفاصيل انظر:

Achour Cheurfi, Dictionnaire des localités Algériennes, éditions Casbah , Alger, 2011, Alger, 2011, p 601 , Rabah MAHIOUT, op. cit, p 115 .

(18) - Action, No 128, op. cit, p 4.

(19) - La Dépêche Tunisienne صحيفة فرنسية صدرت بتونس في عهد الحماية ابتداء من 25 ديسمبر 1889، وهي لسان حال الإقامة العامة بتونس، كان إقبال الجالية الفرنسية بتونس على قراءتها كبيرا، وكانت تسحب في حدود 39 ألف نسخة قبل عام 1939 ، وقد واصلت صدورها بعد الاستقلال لتتوقف نهائيا في 30 سبتمبر 1961، انظر: حبيب حسن لولب، مرجع سابق ، ج 2، ص 611.

(20) - المجاهد، عدد 16، مصدر سابق، ص 10.

(21) - تُوّجت المساومات بين الحكومة التونسية وشركة T.R.A.P.S.A الفرنسية بتوقيع اتفاقية تسمح لهذه الأخيرة بأن تمد أنابيب النفط من آبار

إيجلي، بالجنوب الشرقي للجزائر، وتمريره عبر الأراضي التونسية، وهو النفط الذي تستثمره الشركات الفرنسية تحت حراسة مشدّدة لقوات الجيش الفرنسي. المجاهد، عدد 27، 22 جويلية 1958، ص1.

(22) - المجاهد، عدد 16، مصدر سابق، ص 3.

(23) - Michèle Brondino, Le Grand Maghreb mythe et réalités, Alif éditions de la méditerrané, Tunis , 1990, p 82.

(24) – انعقد مؤتمر طنجة أيام 27 - 28- 29- 30 أفريل 1958 بقصر المارشان الملكي في جلسات مغلقة، تحت رئاسة علال الفاسي، وبحضور أعضاء جبهة التحرير الوطني وحزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور التونسي، وقد بلغ عدد أعضاء الوفود المشاركة في المؤتمر حوالي 19 عضوا. وقد كانت فكرة استقلال الجزائر هي المحور الذي التقت فيه خطب الوفود المشاركة، وقد انتهى المؤتمر بإصدار ثلاثة قرارات هامة، الأول حول حرب التحرير الجزائرية، والثاني حول تصفية بقايا السيطرة الاستعمارية من المغرب العربي، وقرار الثالث حول الوحدة المغربية، للمزيد من التفاصيل انظر: معمر العايب، مؤتمر طنجة 1958 دراسة تحليلية تقييمية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص ص 74- 102.

(25) - محمد الميلي، مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص ص 111- 112.

(26) - نفسه، ص ص 107- 108.

(27) - المجاهد، عدد 27، مصدر سابق، ص 3.

(28) - كوف دي ميرفيل Couve de Murville (Maurice) ، دبلوماسي ورجل سياسة فرنسي، تقلّد عدة مسؤوليات منها مفتشا للمالية، التحق بالجزائر عند نزول الحلفاء بشمال إفريقيا. أصبح مفوضا ماليا باللجنة الفرنسية للتحرير الوطني بالجزائر (1943- 1944)، ثم ممثلا للحكومة الفرنسية المؤقتة بروما (1945)، ثم مديرا عاما للشؤون السياسية بوزارة الخارجية (1945- 1950). عيّن بعدها سفيرا بالقاهرة (1950- 1954) ثم بواشنطن (1955- 1956) ثم ببون – ألمانيا- (1956- 1958). أصبح وزيرا للخارجية الفرنسية من 1958 إلى 1968، ثم وزيرا للاقتصاد والمالية (ماي – جوان 1968) وبعدها رئيسا للوزراء في جويلية 1968. استقال من منصبه في جوان 1969 بعد رحيل الجنرال ديغول، انظر: Alain REY, le petit Robert des noms propres dictionnaire illustré, éditions le Robert, Paris, 2006, p 548

(29) - Le Monde, 23 Mars 1958 , p 15.

(30) - المجاهد، عدد 27، مصدر سابق، ص 3.

(31) – نفسه.

(32) - Mohamed HARBI, les archives de la révolution Algérienne, les éditions le jeune Afrique, Paris, 1981, p 428.

(33) - رضا مالك، مصدر سابق، ص 194.

(34) – للمزيد من التفاصيل انظر النص الكامل للمذكرة في: المجاهد، عدد 27، مصدر سابق، ص 3، وأيضا: Mohamed HARBI, les archives de la révolution…, op. cit, p 428 .

(35) – المجاهد، عدد 27، مصدر سابق، ص 3.

(36) - المجاهد، عدد 16، مصدر سابق، ص

.10

(37) – العمل، هي أول جريدة أصدرها الحزب الحر الدستوري الجديد باللغة العربية، أوقفتها سلطات الاحتلال الفرنسي بداية من 01 سبتمبر 1934، ثم عادة للصدور يوم 08 ماي 1937 إثر عودة القادة المنفيين من الجنوب، وبعد توقفها عن الصدور بعد أحداث 8 أفريل 1938، عادت للصدور مجدّدا يوميا بداية من 25 أكتوبر 1955. اشتهرت بالدعاية لصالح الثورة التحريرية الجزائرية على مختلف الأصعدة سياسيا وإعلاميا وعسكريا. ولم تتوقف عن الصدور إلا في شهر مارس 1988 حيث عوّضتها جريدة ثانية تحمل اسم الحرية. انظر: حبيب حسن لولب، مرجع سابق، ج 1، ص ص -362 363.

(38) – المجاهد، عدد 16، مصدر سابق، ص .10

(39) – بوعلام بلقاسمي، «مسألة استقلال تونس وتأثيرها على الكفاح المسلح بالجزائر من خلال صحافة الثورة الجزائرية»، الندوة الدولية الـ 13 حول استقلال تونس ومسيرة التحرر من الاستعمار، المنعقدة بتونس أيام 4 و5 و6 ماي 2006، منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، عدد 13، تونس، 2010، ص 235.

(40) – المجاهد، عدد 27، مصدر سابق، ص .1

(41) - ISHMN, SHAT, frontière tunisio – algérienne et tunisio algéro tripolitaine, Note de sécurité du pipe Edjele TUNISIE , Série 2 H , dossier n° 9, sans date, non Folioté .

(42) – رضا مالك، مصدر سابق، ص 194.

(43) - Zdravco Pecar , op.cit , p 233.

(44) – تجدر الإشارة إلى أن قيادة جيش التحرير الوطني سبق لها وأن نفّذت تهديداتها بشأن استثمار الشركات في الصحراء الجزائرية، قبل هذا التاريخ ، ففي 17 أوت 1957 نفّذ جيش التحرير الوطني عملية تخريبية في منطقة للتنقيب على البترول «تين السما» قرب إيجلي» بأقصى الجنوب الشرقي الجزائري، انظر: المجاهد، عدد 10، 15 سبتمبر 1957، ص 02.

(45) – عين (إن) أمناس، منطقة بترولية تقع على بعد 273 من ولاية إليزي، وعشرين كلم من الحدود الليبية، يوجد بها حقل بترولي في شرق الصحراء، مثلت نقطة انطلاق أنبوب نحو الصخيرة (خليج قابس، بتونس) ، يتميز حاليا بنشاط طاقوي كبير تستغله مختلف وحدات سوناطراك وشركاؤها. للمزيد من التفاصيل انظر، عاشور شرفي، معلمة الجزائر القاموس الموسوعي، ترجمة: عبد الكريم أوزغلة وآخرون، دار القصبة للنشر، 2009 ، ص 1085.

(46) – ممثل المكتب الولائي للمجاهدين، دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، أشغال الملتقى الأول لجمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة (تبسة)، مطبعة عمار قرفي، باتنة، 2001 ، ص 40.

(47) – مقتطف من شهادة المجاهد الرائد زكريا الطيب فرحات. انظر: محمد جغابة، حوار مع الذات ومع الغير، مد وجزر وتطلعات، ج3، دار هومة للطباعة النشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 483.

(48) – أفاد رضا مالك أنّه في سنة 1960 وفي إطار المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية OCRS استلمت تونس ثمانية مليارات دولار بدل عائدات خط النفط إيجلي – الصخيرة. رضا مالك، مصدر سابق، ص ص -180 181.

(49) – في إطار الدعم اللامشروط للشعب الليبي وبرلمانه وحكومته وملكه مع كفاح الجزائر رفضت السلطات الليبية الصفقة المُغرية التي عرضتها عليها الحكومة الفرنسية لتمرير أنبوب إيجلي عبر أراضيها، خاصة بعد تدخل الملك إدريس شخصيا لحسم قضية

التفاوض مع الحكومة الفرنسية، إذ أصدر تعليمات فورية لتوقيف المفاوضات مع الفرنسيين ورفض مغريات الشركة الفرنسية التي كانت تفضل مد الأنبوب عبر ليبيا لقصر المسافة وسهولة العبور. وكذلك الأمر بالنسبة للمغرب، فعندما نشبت أزمة التمرد في 13 ماي 1958 من قبل أنصار الجزائر الفرنسية برئاسة «جاك ماسو»، انقطعت الاتصالات بينهم وبين فرنسا، ولم يجدوا سبيلا لنقل النفط الخام إلى مصانع مرسيليا فحاولوا تكريره في مصفاة القنيطرة، ولكن حكومة المغرب بعد مساع من جبهة التحرير الوطني رفضت قبول شحنة النفط الفرنسية وضحّت بالأرباح التي كانت ستتحصل عليها مقابل تكريرها في مصانعها. للمزيد من التفاصيل انظر: محمد ودوع، مرجع سابق، ص ص -239 240، وأيضا: المجاهد، عدد 27، مصدر سابق، ص 1.

(50) - تقع مطبعة «لابريس» بباب البحر بتونس، وكانت تقوم بعملية تصفيف وسحب «المجاهد» في طبعتيه العربية والفرنسية، وكان يملكها اليهودي «صماجا» المقيم بباريس، ويشرف على قسمها الفني بتونس يهودي آخر خبير في تقييم أحجام المقالات، وهو الذي يتولى توزيعها على المصفّفين. محمد الميلي، مرجع سابق، ص 119.

(51) - أكّدت مصادر مطلعة بأن السلطات التونسية كانت على دراية بمحتوى ومضمون العدد الموالي من «المجاهد»، وبحكم أن الأفكار الواردة فيه لا تتوافق مع التوجه السياسي للنظام البورقيبي بسبب تطورات أزمة إيجلي، دفعت السلطات التونسية لحجز هذا العدد. ومن الانعكاسات السلبية لهذه الأزمة بسبب سلوك السلطات التونسية هو حدوث اضطراب وخلل في عملية صدور لسان حال الثورة، إذ بيّنت تأخرا ملحوظا إذ أن تاريخ صدور العدد الموالي الذي يحمل رقم 28، فهو يحمل تاريخ 28 أوت 1958، بينما كان عدد إيجلي يحمل تاريخ 22 جويلية 1958، علما بأن المجاهد كان يصدر مرتين كل أسبوعين بانتظام منذ أن تقرّر نقله إلى تونس في خريف 1957. نفسه، ص 120.

(52) – رضا مالك، مصدر سابق، ص 195.

(53) – أفاد الأمين بشيشي في شهادته بتاريخ 31 جانفي 2013، بأن صاحب المقال «الخبز المسموم» هو أحمد بومنجل الذي كان يشرف على جريدة المجاهد الصادرة باللغة الفرنسية بتونس.

(54) - كان برنامج «صوت الجزائر» يبث عبر أمواج الإذاعة التونسية، وكان مقسّما إلى فترتين، الفترة الأولى خاصة بالأنباء العسكرية والفترة الثانية مخصّصة للتعليق السياسي. يدوم البرنامج من 20 إلى 30 دقيقة ويتم بثه ثلاث مرات في الأسبوع. يُستهل البرنامج بنشيد «قسما» لشاعر الثورة مفدي زكريا وينتهي بنفس النشيد، ويفصل الفقرتين العسكرية والسياسية نشيد «الله أكبر». كانت الحصة لا تبث على الهواء مباشرة ، حيث كانت تخضع للرقابة بمحطة الإذاعة التونسية قصد عرض أدبيات الحصة على رئيس التحرير التونسي قبل تسجيلها، تفاديا ما يمكن أن يحرج الجانب التونسي من قريب أو من بعيد. للمزيد من التفاصيل انظر: الأمين بشيشي، «دور الإعلام في معركة التحرير»، مجلة الثقافة، عدد 104، سبتمبر- أكتوبر 1994، ص ص -59 62.

(55) – هما الأمين بشيشي وعيسى مسعودي.

(56) – الأمين يشيشي، من مواليد سدراتة بالشرق الجزائري يوم 19 ديسمبر 1927، تتلمذ أول الأمر على يد والده الشيخ بلقاسم الأوجاني، ثم التحق عام 1941 بحلقات الدروس بالجامع الأخضر بقسنطينة، ونال شهادة التخرج من تونس في خريف 1951. واغتنم فرصة تواجده بالعاصمة التونسية لينخرط في المعهد الرشيدي، وسمح تكوينه بالمشاركة كعازف كمان في أكبر الفرق الموسيقية آنذاك. بعد انتهاء دراسته بتونس، عاد إلى مسقط رأسه سدراتة، فشرع في التدريس في مدرسة الحياة الحرة التي تولى إدارتها بعد ذلك. وبعد وفاة والده في سبتمبر 1956 استخلفه في الإمامة حتى

نهاية صيف 1956. التحق في أوائل سبتمبر 1956 بتونس حيث كان أحد المؤسسين لجريدة المقاومة (طبعة ج)، وشارك بعد ذلك في تنشيط برنامج صوت الجزائر على أمواج الإذاعة التونسية رفقة المناضل عيسى مسعودي. واصل نشاطه الإعلامي في القاهرة، وعين في ماي 1962 رئيسا لمكتب الثورة في بني غازي بليبيا. وبعد استقلال الجزائر كُلّف بمهام سياسية وتربوية وثقافية يضيق المقام عن ذكرها تفصيلا. ومازال يقوم بنشاط حثيث في المجال الثقافي بالخصوص. انظر: الأمين بشيشي، عبد الرحمن بن حميدة، تاريخ ملحمة نشيد قسما، منشورات ألفا، الجزائر، 2008، ص ص 146- 147.

(57) – الأمين بشيشي، «دور الإعلام...»، مرجع سابق، ص ص 64- 65.

(58) - محمود شريف من مواليد سنة 1914 بالشريعة (تبسة). تخرّج من مدرسة تكوين الضباط في فرنسا وشارك في الحرب العالمية الثانية (1939-1945) استقال من الجيش الفرنسي بعد مجازر ماي 1945 وهو برتبة نقيب. وفي سنة 1946 انضمّ إلى صفوف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وأصبح ملاحقاً من طرف الإدارة الاستعمارية. التحق بصفوف جيش التحرير الوطني في نهاية عام 1955، ارتقى سريعا في سلم المسؤوليات، تولى أولا قيادة مجموعة مغاوير، ثم قيادة منطقة النمامشة، وبعد استشهاد مصطفى بن بولعيد تولى قيادة الولاية الأولى (أوراس النمامشة) عام 1956، انتخب عضواً بلجنة التنسيق والتنفيذ قبل أن يعين وزيراً للتسليح والتموين في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وكمسؤول عن تسريب الأسلحة إلى مختلف الولايات، قام بدور هام في تسيير القوات المتمركزة على الحدود التونسية. وبعد الاستقلال اختفى من الساحة السياسية. انظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1954- 1962، ترجمة: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ، ص 208.

(59) – رضا مالك، مصدر سابق، ص ص 195- 196. وانظر أيضا: م. و للأرشيف: ح. م. ج. ج : محضر اجتماع 03 أكتوبر 1959، تقرير العقيد محمود شريف وزير التسليح ، علبة رقم G 007.

(60) - رضا مالك، مصدر سابق، ص 195.

(61) - Ahmed Bencherif, parole de baroudeur, editions ANEP, 2003 , pp 59 - 60.

(62) – أقدمت السلطات التونسية على حجز المساعدات التي أرسلتها الدول الصديقة والموجّهة للهلال الأحمر الجزائري في شهر جويلية 1958. انظر، عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة الجزائرية، ج 2، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 256.

(63) - جوان غليسبي، الجزائر الثائرة، ترجمة: خيري حماد، ط 1، دار الطليعة، بيروت، 1961 ، ص 215.

(64) – عبد الحفيظ بوصوف من مواليد 1926 بميلة، التحق بحزب الشعب الجزائري منذ سن مبكرة، وأصبح عضوا في المنظمة الخاصة عام 1947 في القطاع القسنطيني، شارك في تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وشارك في اجتماع مجموعة الـ 22، خلف بن عبد المالك رمضان كمساعد للعربي بن مهيدي، ثم أصبح عقيدا في الولاية الخامسة غداة مؤتمر الصومام. ثم عيّن عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية عام 1956 ثم في لجنة التنسيق والتنفيذ عام 1957، ثم أصبح وزيرا للتسليح والعلاقات العامة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عام 1958، تولى خلالها مسؤولية الإشراف على الاستعلامات والجوسسة المضادة التي يعتبر مؤسسها. وبعد الاستقلال انسحب من المسرح السياسي ليتولى إدارة شؤونه الخاصة، وتوفي في 31 ديسمبر 1980. عاشور شرفي، قاموس الثورة...، مرجع سابق، ص ص 91-92.

(65) - المجاهد، عدد 28، 28 أوت 1958، ص 15.

(66) - عبد الحميد مهري عضو مناضل في حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية، اعتقل سنة 1954 وبقي في السجن إلى غاية 1955، ليلتحق بعدها بجبهة التحرير الوطني وأصبح ممثلها في سوريا، ثم عيّن عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، ثم في لجنة التنسيق و التنفيذ منذ 1956 1956، وعند تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 شغل منصب وزير شؤون شمال إفريقيا، ثم منصب وزير الشؤون الاجتماعية و الثقافية في التشكيلة الثانية. بعد الاستقلال عُين أمينا عاما لوزارة التعليم الثانوي 1965-1976، ثم وزيرا للإعلام والثقافة في حكومة محمد بن أحمد عبد الغاني في مارس 1979 ثم سفير الجزائر في فرنسا 1984-1988 ثم في المغرب. وأهم منصب تقلّده مهري، كان منصب الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني بين 1988 و1996، نظرا للمرحلة الحرجة التي كانت تمر الجزائر التي دخلت التعددية السياسية. توفي يوم 30 جانفي 2012 عن عمر يناهز 85 عاما. للمزيد من التفاصيل انظر: بن يوب رشيد، دليل الجزائر السياسي، ط3، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الرغاية، الجزائر، 2001، ص 166 - 167.

(67) - عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ج 2، ص ص -258 259.

(68) - لم ينشأ هذا الخط إطلاقا انظر: محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الاثيوبية – الإرترية، ط1، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، 2004، ص 90.

(69) - بوعلام بلقاسمي، مرجع سابق، ص ص 237 - 238.